مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

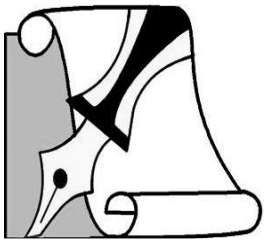

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مكامن الطاقة والقوة في ثروات لبنان البحرية

لم يكن لبنان سوى أول دولة في منطقة شرق البحر المتوسط بدأت بفتح ملف استثمار الثروة المائية الكامنة في المياه البحرية، وشرع الى تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة. لكن بعد مرور عقدين من الزمن، وبعد مرور سنوات من التسويف و الوعود وانتظار الشركات العالمية والقرارات السياسية الداخلية والخارجية، أصبح لبنان متخلفاً عن دول الجوار التي أصبحت منتجة للطاقة النفطية والغازية.

في البدء كانت الحكومات المتعاقبة ممنوعة من الكلام عن الثروات الكامنة في البر والبحر، نتيجة الهيمنة العالمية على القرارات السيادية في لبنان والعديد من الدول. لكن تغيّر الأمر شيئاً فشيئاً. فبعد المسوحات الزلزالية التي أقيمت على مساحة المياه اللبنانية وتأكيد وجود مكمن هائل من الثروات، إلاّ أن استخراجها لم يتم قط؛ فلربما منع هذا الأمر سرقتها لكي تبقى كامنة تحت الماء، ويأتي زمن المقاومة لتفرض على الداخل وحدته بإدارة الملف، لأن المفاوضات كانت من منشأ قوي هائل، أمّنته المقاومة لتقوية الملف اللبناني؛ ومن جهة ثانية، كانت التهديدات والمناورات العسكرية للمقاومة اتجاه تحركات و مخططات العدو الصهيوني وأجبرته على التوقف وإعادة حساباته، حيث تحصّل لبنان على المساحات التي كان العدو يريد قضمها بمساعدة أممية– أميركية، عبر إرسال وسطاء غير نزيهين، تارة بتحديد خطوط رسم يخسر فيها لبنان أجزاء كبيرة من الأميال البحرية عبر خط هوف وخط الوسط والنقطةB1 ، واعتماد نقطة رأس الناقورة المتنازع عليها من ضمن النقاط الثلاث عشر، ومحاولة اعتبار خط الانسحاب وترسيم الخط الأزرق المؤقت حدوداً نهائية وليس خط انسحاب؛ وتارة عبر منح إحدى الحكومات السابقة المساحات البحرية إلى قبرص عن سابق إصرار وترصد، لعلمها بأن العدو الإسرائيلي سوف يبدأ بترسيم حدود فلسطين المحتلة البحرية انطلاقاً من خطوط ترسيم لبنان – قبرص؛ وللمفارقة بأن تكون حقول العدو النفطية في المياه الفلسطينية مطابقة تماماً للاتفاق اللبناني – القبرصي.

استغلّ العدو الإسرائيلي انشغال لبنان الرسمي عن الملف البحري، مستفيداً من هدية فؤاد السنيورة غير المباشرة، عبر الأخطاء وسوء إدارة ملف الترسيم مع الجانب القبرصي، وعمد إلى خلق بؤرة نزاع داخل المياه في لبنان بمساحة تقريبية –880 كلم مربع– ولكنها تُعرف تحت تسمية المنطقة المتنازع عليها 860 كلم

مربع. بالمقابل، كانت كل الإمكانيات التقنية الإسرائيلية بالمشاركة مع الخبرات الأجنبية تعمل في حقل كاريش للبدء بالتنقيب والاستخراج التجاري، بالتوازي مع المحاولة الأميركية لتقديم مقترح لتقاسم المنطقة المتنازع عليها ومشاركة الاستخراج والبيع، عبر فتح الأسواق العربية عن طريق لبنان، فيما يُعرف بالتطبيع التجاري مع العدو الصهيوني، لكن تحت الماء؛ وتم رفض الإملاءات الأميركية وجلب العدو إلى طاولة المفاوضات ضمن ما يُعرف باتفاقية الإطار ومفاوضات غير مباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة عبر "اليونيفيل".

الخط 29:

بعكس ما يُشاع عن وقت وطريقة طرحه، إلاّ أن البحث عن تاريخ هذا الخط يعطي جواباً كافياً بأن هذا الخط اكتشفه أحد ضبّاط الجيش اللبناني وسُمّي وقتها خط 23 برايم، عام 2011 وليس عام 2020 في المياه اللبنانية؛ وهو يعطي لبنان مساحة إضافية تقدّر بحوالي 1430 كلم مربع جنوب الخط 23 من المياه البحرية اللبنانية، وهي المياه الإقليمية التي تمتد حتى 12 ميلاً بحرياً من الشاطئ اللبناني؛ وتُضاف إليها المنطقة الاقتصادية الخالصة. ففي العام 2020، وبعدما قرّرت الدولة اللبنانية بالشروع لتعديل المرسوم رقم 6433/2011 واعتماد الخط 29 حدوداً للمنطقة الاقتصادية الخالصة جنوباً، أدىّ ذلك إلى تحرك دبلوماسي مكثّف باتجاه لبنان، منتجاً اتفاقية الإطار وبدء المفاوضات غير المباشرة في 14 تشرين الأول عام 2020 (كتاب حقيقة ترسيم الحدود البحرية، من تأليف العميد الركن المتقاعد خليل الجميل والعقيد الركن البحري مازن بصبوص)

فبعد العديد من الجولات من ضمن اتفاقية الإطار، والعديد من التوقفات أيضاً ومحاولات الضغط على موقف لبنان الرسمي للقبول بمقترحات والتنازل عن المساحات البحرية، دخلت المقاومة على خط التفاوض بشكل قوي عبر المناورات والتهديدات بضرب آبار الاستكشاف، حيث كانت تحاول (إسرائيل) سحب النفط بطريقة تحت–حوضية، ثم إلى حادثة المُسيّرات الثلاث الشهيرة، والتي مَثّلت رسالة جادّة وقوية للعدو وجعلته يرضخ للأمر الواقع اللبناني. وتم توقيع اتفاق الترسيم في 27 تشرين الأول 2022، والذي اعتمد الخط 23 حدوداً بحرية، مع ترك مساحة بحرية تمتد لأميال ثلاثة ما عُرف بخط الطفّافات، حيث تضمنت الاتفاقية كيفية الاستفادة من حقل قانا الواقع شمال وجنوب الخط 23 من حق لبنان، على أن تدفع شركة توتال الفرنسية كامل التعويضات إلى العدو الإسرائيلي من حصّتها وليس من حصّة لبنان، لأن بلوك 9 اللبناني محاذي للبلوك 72 من جانب المياه الفلسطينية المحتلة.

في العام 2002، أوكلت الحكومة اللبنانية إلى مركز ساوثمبتون لعلوم المحيطات إعداد دراسة تشاركية مع المكتب الهيدروغرافي البريطاني لتعيين حدود لبنان البحرية مع سوريا وقبرص وفلسطين (نفس المصدر السابق بتصرف)

وفي العام 2006 قام المكتب الهيدروغرافي البريطاني ذاته بتحديث الدراسة السابقة، والتي تلاها توقيع لبنان اتفاقية مع قبرص لتعيين الحدود البحرية. لكن الحكومة اللبنانية اقترفت خطأً غير مبرّر وقتها بعدم إبرام وتوثيق هذه الاتفاقية، والتي دفعت العدو الإسرائيلي للتسلل عبر ثغراتها ورسم الحدود من جانب واحد، محاولاً بدء الاستخراج كما ذكرنا سابقاً، حيث اعتمد العدو عند توقيعه اتفاقية الترسيم مع الجانب القبرصي النقطة رقم واحد من اتفاقية لبنان–قبرص، وليس من خط رقم 23 الذي كان الجانب اللبناني أودعه لدى الأمم المتحدة في شهر تموز عام 2010 ، حيث استكمل العدو ترسيم الحدود مع لبنان من جانبه فقط، من خط الناقورة، قاضماً ال 860 كلم مربع من لبنان البحري، حيث اعترض وقتها لبنان على الاتفاقية القبرصية مع العدو الإسرائيلي، وأودع رسالة الاعتراض الأمم المتحدة في 2011/6/20؛ بعدها عمد العدو إلى اعتماد النقطة رقم واحد كنقطة ثلاثية تفصل الحدود البحرية بين لبنان وقبرص وفلسطين المحتلة؛ لكنها تراجعت بعد مفاوضات اتفاقية الإطار دون تأثير النقطة,B ولا خط الوسط ولا صخرة تيخليت؛ بالإضافة إلى عدم الرضوخ للتهديدات الأميركية بفعل موقف المقاومة الحاسم في هذه القضية.

عام 2014 أنشأ الجيش اللبناني مصلحة هيدروغرافيا بعد اقتراح العميد الركن البحري مازن بصبوص؛ ومن مهامها المسح الهيدروغرافي وترسيم الحدود البحرية؛ حتى عام 2019 حيث قدّمت قيادة الجيش ملف ترسيم الحدود إلى الحكومة اللبنانية مع التوصيات والاقتراحات لاستعادة المساحات جنوب الخط 23..

الأول من تشرين الأول عام 2020: اتفاقية الإطار:

بعد التعديلات التي أجريت عليه، تلخص الاتفاق الجديد بأنه عبارة عن اتفاق ترسيم الحدود البحرية عبر التفاوض الغير مباشر لترسيم الحدود البرية والبحرية في جنوب لبنان، آخذاً اعتبارات تفاهم نيسان 1996 وقرارات مجلس الأمن. وبرعاية الأمم المتحدة، بدأت جولة مفاوضات غير مباشرة مع العدو الإسرائيلي عبر تسهيل الولايات المتحدة للأمور؛ وبالنهاية سوف يوقّع الطرفان على الاتفاق ويودع لدى الأمم المتحدة عملاً بالقانون الدولي وقانون البحار 1982، والمعاهدات الدولية في النزاعات البحرية والبرية، حيث تمكّن الجانب

اللبناني من استعادة 860 كلم مربع، بالإضافة لكامل حقل قانا، مع بقاء خط الطفّافات دون حل حتى وقت آخر، مع رفض محاولات الضغط الأميركية لدفع لبنان إلى حافة التطبيع، وحماية الحقول 8و9و10، وفرض الإرادة اللبنانية عبر موقف المقاومة الراسخ.

الترسيم البحري مع سوريا :

رسم لبنان حدوده الشمالية مع الجانب السوري من طرف واحد. بعدها قام الجانبان بتعيين وتحديد البلوكات النفطية المتداخلة لمسافات كبيرة تقدّر بحوالي الألف كلم مربع، وذلك لاختلاف طريقة الترسيم من الجانب اللبناني واعتماد طريقة ترسيم مختلفة من الجانب السوري.

إن عدم توقيع سوريا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، والذي بدأ العمل به عام 1994 ، لم يمنعها من ترسيم حدودها عبر قانون خاص يتعلق بالجانب البحري السوري (مماثلاً للقانون الأممي)؛ لكن لم يحدّد هذا القانون كيفية ترسيم الحدود البحرية. وعليه، لم تقم الجمهورية العربية السورية بترسيم الحدود مع تركيا شمالاً ولا مع لبنان جنوباً، أو حتى مع قبرص غرباً، حيث قام الجانب السوري بتقسيم مياهه البحرية إلى بلوكات نفطية ثلاثة اتجاه تركيا، قبرص ولبنان، معتمداً نقاطاً بحرية مقابلة للبر. فمع لبنان، تم البدء من نقطة بحرية مواجهة لمصب النهر الكبير الجنوبي عند الحدود السورية اللبنانية وتمتد غرباً.

تتداخل البلوكات السورية مع الحدود البحرية اللبنانية:

-أ- البلوك النفطي السوري رقم واحد يقضم مساحة مائية لبنانية تقدّر بحوالي 450 كلم مربع.

-ب- البلوك النفطي السوري رقم 2 يقضم مساحة مائية لبنانية تقدّر ب 300 كلم مربع، وذلك دون أن يعلن الجانب السوري عن ترسيم الحدود ولم يودع أي توصيات أو رسائل مرتبطة بالترسيم لدى الأمم المتحدة.

إن اعتماد الجانب السوري لطريقة الخط المتوازي لخطوط العرض الأرضية لتحديد حدوده البحرية مع لبنان، أدى إلى قضم مساحات من المياه اللبنانية تقدّر بحوالي الألف كلم مربع. وإن أصرّ الجانب السوري على اعتماد هذه الطريقة سوف يخسر مساحات مائية هائلة من جهة الشمال مع تركيا وغرباً مع قبرص. ولا بد للجانب السوري من اعتماد طريقة خط الوسط الترسيم المستقبلي.

2002 : اعتمد الجانب اللبناني على مركز ساوثامبتون لعلوم البحار لترسيم الحدود البحرية للجهات الثلاث. تم ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – السورية على مبدأ خط الوسط لتحديد المنطقة الإقتصادية الخالصة.

2003 :أصدرت سوريا القانون رقم 2003/28، والذي عُرف تحت اسم * قانون سيادة سوريا على مياهها الإقليمية* دون تحديد إحداثيات بحرية لبنانية –سورية.

2007 : بعد اتفاق لبنان – قبرص تم تعيين النقطة الثلاثية الحدودية..دون إبرام الاتفاقية بأطرها القانونية من الجانب اللبناني حيث صحّحت هذه النقطة عام 2009.

2011 :إصدار مرسوم 2011/6433، من الجانب اللبناني لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية، وتحديد النقاط البحرية الثلاث جنوب وغرب وشمال، حيث اعترضت عليه الجمهورية العربية السورية عام 2014 لكونه اعتمد الترسيم من جانب واحد.

2017 : أطلق الجانب اللبناني دورة تراخيص لتلزيم البلوكات النفطية، ومنها البلوك رقم 1 وبلوك رقم 2. واعترض الجانب السوري، متعللاً أن البلوكين اللبنانيين الشماليَين 1و2 متداخلين مع البلوكين السوريين الجنوبيَين رقم 1و2، وداعياً الجانب اللبناني لتحديد الحدود البحرية وفق القوانين.

2018: عدّل الجانب السوري قانون السيادة البحرية. وبعدها بعامين قدّم الجانب السوري البلوك رقم واحد للتلزيم لشركة كابيتال ليميتيد الروسية. وهذا البلوك متداخل مع بلوك 1 وبلوك 2اللبنانيين، بمساحة مائية هائلة.

"الاتفاقية مع الشركة بموجب قانون التنقيب، ضمن اتفاقية الاستكشاف والإنتاج.

-1- إن اتّفاقيّة الاستكشاف والإنتاج (EPA) هي عقدٌ مُبرَمٌ بين الدولة وشركات نفط لبنانيّة (شرط عدم التنقيب بالبلوكات المحاذية لبلوكات المياه الفلسطينية المحتلة) أو مجموعة شركات عالميّة؛ ويجب أن تكون ثلاث شركات أو أكثر؛ وعليه يُعطى مجموع الشركات الفائزة بالعروض الحقّ بالاستكشاف والحفر والتنقيب وتطوير وإنتاج النفط والغاز المتواجدين في المياه اللبنانية، وأيضاً في المنطقة الاقتصاديّة الخالصة للبنان .

-2 -تُمنَح الشركات الأذون القانونية من خلال عمليّة مزايدة تنافسية شفّافة، عبر شروط الموارد البترولية في المياه البحريّة (OPRL) ومرسوم الأنظمة والقواعد المتعلّقة بالأنشطة البترولّية (PAR) كمرجع قانوني.

-2-توقيع الشركات على اتفاقيّة الاستكشاف والإنتاج يجعلها مسؤولة أمام القانون، ويلزمها جميع شروط قانون الموارد البترولية في المياه البحريّة ومرسوم الأنظمة والقواعد المتعلّقة بالأنشطة البترولية، بالإضافة إلى جميع القوانين اللبنانيّة المطبّقة على أماكن السيادة اللبنانية البرية والبحرية.

عائدات النفط والغاز :

تتقسم الموارد المنتجة والأرباح بين أصحاب الحقوق والدولة :

- أ- يجب على مجموعة الشركات الفائزة بعقود التنقيب والاستخراج دفع حقوق للدولة اللبنانية، وتعادل حوالي أربعة بالمئة من إنتاجيات الغاز، وأيضاً نسبة ما بين خمسة بالمئة واثنا عشرة بالمئة من النفط المنتَج .

-ب- تُخصَّص نسبة من النفط والغاز لمجموعة الشركات، وذلك كي تستردّ الأثمان المدفوعة لتكاليف الأعمال اللوجستية والبناء وكل الإنشاءات المتعلقة بالتنقيب والإنتاج (تُدفع من المنتوجية).

-ج- تتشارك الدولة اللبنانية ومجموعة الشركات ما يتبقّى من عائدات النفط والغاز، بنسبٍ تحدّدها المزايدة التي تحكمها الصيغة (يمكن أن ترتفع النسب مستقبلاً حسب حصّة الدولة بعد أن تكون مجموعة الشركات استرجعت التكاليف الاستثمارية الأوليّة).

-د- مجموعة الشركات تدفع جميع الضرائب المترتّبة عليها بموجب القوانين اللبنانية.

-هـ- تشترط الاتفاقيّة على مجموعة الشركات أن تؤدي العمليات بموجب أعلى المعايير العالميّة والبروتوكولات المتّبعة في قطاع البترول، وأن تحافظ على الصحّة والسلامة والبيئة، وأن تعالج الحوادث الممكنة بالطرق المناسبة.

-و- يجب على مجموعة الشركات إيداع مبالغ نقديّة في حساب بنكي خاص، بما يُعرف بحساب الوقف الدائم للتشغيل، وذلك لضمان تفكيك الإنشاءات المتعلقة بالتنقيب، وذلك بعد الانتهاء من عمليات الاستخراج لأي سبب كان، أو إذا لم يعد موجوداً أي مكمن طاقة من البترول والغاز.

-ز-مجموعة الشركات مُلزمة بإيلاء البضائع والخدمات اللبنانيّة الأولوية، وذلك عند منحها قانونية العقود.

-ح- يجب أن يكون ما لا يقل عن 80% من العمالة لبنانية ، مع شرط إنشاء برامج تدريبية خاصة بالأعمال كي تكون المناصب في الإدارة والهندسة وغيرها من المجالات للكفاءات اللبنانية.

إن موضوع شرط الاعتماد على العمالة اللبنانية في قطاع التنقيب عن الطاقة في المياه اللبنانية، كان إثر مطالبة وزير العمل اللبناني مصطفى بيرم شركة «توتال» بأن تشكّل اليد العاملة اللبنانية ثمانين في المائة في أعمال الحفر والتنقيب والاستخراج.

خلال الأشهر القليلة القادمة، وبحسب وعود تحالف الشركات بقيادة شركة (توتال الفرنسية وعضوية شركة إيني الإيطالية وقطر للطاقة) تبدأ أعمال الحفر الموعودة في المساحة اللبنانية للمياه البحرية في بلوك رقم 9 في المياه الاقتصادية اللبنانية الحدودية جنوباً، مع توافر معلومات تقنية بأن الحقل المراد بدء العمل به، استكشافاً وتنقيباً، في المياه اللبنانية المحاذية للمياه الفلسطينية المحتلة، غنيٌ جداً ويحمل تفاؤلاً كبيراً بمحتوى عالي الجودة وكميات وافرة وواعدة.

ظهرت شروط ملف العمالة اللبنانية بإعلان وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال مصطفى بيرم، أنه عقد اجتماعاً مع المدير التنفيذي لشركة «توتال إنيرجيز» وطالبه بتنفيذ البند الموجود في اتفاقية الحفر، الذي ينص على أن 80 في المائة من اليد العاملة يجب أن تكون لبنانية، مشيراً إلى أنه شدّد باسم الدولة اللبنانية والشعب، في الاجتماع الذي عُقد في جنيف منذ شهرين مع وزير الطاقة الفرنسي، على أن الأولوية هي للعمّال. وأشار بيرم إلى أنه يجب الاتفاق على آلية لموضوع اليد العاملة اللبنانية والاحتياجات الوظيفية التي يمكن أن تنشأ عن قطاعي النفط والغاز، بعد عملية الحفر التي ستوضح الاحتياجات والقدرات.

إن شركة توتال الفرنسية لأعمال الاستكشاف والإنتاج موجودة في لبنان منذ عام 2018 (العام الذي تم فيه توقيع اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج للرقعتين رقمي 9 و4). وبصفتها المشغّل لهاتين الرقعتين، أنهت الشركة أول بئر استكشافية تم حفرها على الإطلاق في المياه اللبنانية العميقة، في الرقعة رقم 4 في أوائل عام 2020 وفقاً لالتزاماتها التعاقدية.

تستعد الشركة مع شريكتيها «إيني» و«قطر للطاقة» لحفر بئر استكشافية ثانية في الرقعة رقم 9 خلال الجزء الأخير من عام 2023 .

ما دفع تحالف الشركات بقيادة توتال للإسراع في معاودة الأعمال، هو الاتفاقية التي وقّعت تحت إشراف الأمم المتحدة لترسيم الحدود البحرية، بما يتيح التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة.

مجموعة الشركات، أو ما يُعرف بتحالف شركات «توتال إنيرجيز» الفرنسية، وحصّتها 35 في المائة، و«إيني» الإيطالية وحصّتها 35 في المائة، و«قطر للطاقة» التي انضمّت إلى التحالف بدل الشركة الروسية لأسباب متعددة، وحصّتها 30 في المائة .

حول وضع الإمكانيات والتسهيلات أمام التحالف، شدّد وزير الأشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال، علي حميّة، بعد اجتماع تنسيقي مع وفد من شركة «توتال» برئاسة مدير عام الاستكشاف والإنتاج، رومان دو لا مارتنير، شدّد على «وجوب التنسيق بين الإدارات المعنية جميعاً في هذا الموضوع واتخاذ التسهيلات المناسبة ضمن إطار القوانين»، طالباً من «الإدارات التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل في المرفأ والمطار العمل على اتخاذ الإجراءات كافة، التي من شأنها إتمام كل ما يُطلب منها تحت سقف القوانين، وذلك بعيداً عن أي رتابة إدارية».

بدوره، أكد دو لا مارتنير لوزير الأشغال أن «نهاية أيلول المقبل هو الموعد المرتقب لبدء أعمال الحفر في البلوك رقم 9، على أن تكون نهاية العام الحالي الموعد النهائي لإعلان نتائج عمليات الحفر»

*خدمات السفن البحرية :

أطلقت شركة «توتال» في شهر شباط المنصرم خدمات للشركات اللبنانية، وتوزعت على الشكل الآتي :

-1 -خدمات السفن البحرية.

-2-خدمات طائرات الهليكوبتر للنقل الجوي السريع.

-3-خدمات القاعدة اللوجيستية في مرفأ بيروت، و.«Marine gaz oil»

إن لبنان والكيان المحتل، ومن خلال وساطة أميركية، أنهيا توقيع اتفاق في 27 تشرين الأول "لتنفيذ اتفاق الحدود البحرية بين ولبنان" والكيان المحتل، الذي يضمن توزيع حقول الغاز البحرية التي كان الكيان قد قضمها سابقاً وأعيدت إلى لبنان تحت تهديد مباشر للمقاومة.

هذه الاتفاقية جعلت البدء في التنقيب عن مكامن الطاقة في حقل قانا ممكناً، والذي يقع جزء منه في المياه الإقليمية الفلسطينية المحتلة ، مقابل دفع تعويضات للكيان الإسرائيلي من نسبة مجموعة الشركات.

ولضمان سير التنقيب في البلوك 9 المحاذية لبلوك 72 مع العدو الإسرائيلي، عمدت مجموعتا "توتال إنرجي" الفرنسية و"إيني" الايطالية إلى توقيع اتفاقية إطارية مع الكيان الإسرائيلي بشأن حقل قانا المشترك مع لبنان، حسبما أعلنت المجموعة الفرنسية في بيان سابق تنفيذاً لشروط الاتفاقية الموقّعة مع لبنان التي تقضي بدفع التعويضات لجانب الكيان الإسرائيلي، والذي يتم من نسبة توتال الخاصة وليس من نسب أرباح الدولة اللبنانية."

وقد قسّم لبنان المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى عشرة مربّعات، والبلوك 9 يشكّل جزءًا من المنطقة المتنازع عليها مع العدو الإسرائيلي.

وبموجب الاتفاقية بين البلدَين، سيحصل لبنان على جميع حقوق التنقيب في حقل قانا واستغلاله، مقابل أن يتلقى الكيان الإسرائيلي المحتل تعويضًا من شركة التنقيب في حقل قانا "مقابل حقوقها في أي احتياطي محتمل"، وفقًا لما جاء في الاتفاقية. وتقدّر حكومة الاحتلال الإسرائيلية حصّتها بنحو 17%، حيث أعلن المدير العام لمجموعة "توتال إنرجي" باتريك بوياني، في بيان: "سنستجيب لطلب البلدَين لتقييم الأهمية المادية للموارد الهيدروكربونية وإمكانياتها الإنتاجية في هذه المنطقة."

إن العقد المبرم مع مجموعة الشركات ضمن اتفاقية الاستكشاف والتنقيب وإنتاج الغاز، يشكّل نوعاً من الشراكة بين الدولة اللبنانية والكونسورتيوم، التي من خلالها هناك للدولة اللبنانية الحصة الأكبر من الإنتاج في مقابل حصة أصغر قليلاً للكونسورتيوم. وكل الحصص محدّدة في الاتفاقية الموجودة؛ ويتوجب على الشركة الآن القيام بتنفيذها".

تنص الاتفاقيات الموقّعة بشأن عمليات التنقيب على أنه في حال وجود اكتشافات، ستتراوح حصة لبنان ما بين 54% و63% بعد خصم التكاليف الرأسمالية والتشغيلية.

إن الموانع السياسية والأمنية السابقة التي أخّرت بدء عمل الشركات لم تعد موجودة. وعليه، بعدما حُلّت القضايا السياسية، بدأ الكونسيرتيوم المباشرة بالأعمال التحضيرية التنفيذية للاتفاقية، ولا سيما في البلوك رقم9.

الإيجابيات المحقّقة الجانب اللبناني :

أبرز ما حقّقه لبنان تبعاً لاتفاق ترسيم الحدود البحرية جنوباً، تثبيت حقه في حصته الكاملة من حقل قانا، علماً أنه يراهن هنا على حقل محتمل، على أن تحصل نقاشات جانبية بين شركة توتال الفرنسية والعدو الإسرائيلي لتحديد الحقوق الاقتصادية العائدة للأخيرة من المكمن المحتمل.

حسب بنود الاتفاقية ، مُنع العدو الإسرائيلي من ممارسة أيّ حقوق لجهة تطوير المخزونات الهيدروكربونية الواقعة في المكمَن المحتمَل في بلوك 9 . كما مُنع من أن يعترض على أيّ أنشطة ترمي إلى تطوير المكمَن المحتمَل، أو يتّخذ أيّ إجراءات من شأنها تأخير تنفيذ الأنشطة دون مسوّغ. كما أنّ العدو الإسرائيلي لن يعمل على تطوير أيّ تراكمات أو مخزونات من الموارد الطبيعية في المكمَن المحتمَل."

ووقّعت الحكومة اللبنانية عام 2018 عقوداً مع تحالف الشركات "توتال" الفرنسية، "إيني" الإيطالية، و"نوفاتيك" الروسية (مع الإشارة إلى أن الشركة الروسية انتهى دورها مع انتهاء التمديد الأول في 22 تشرين الأول الماضي؛ وقد انسحبت بفعل العقوبات الأميركية، وهي تملك نسبة 20% من التحالف. تم استبدالها بالشركة القطرية) للتنقيب عن النفط والغاز في الرقعتين 4 و9، على أن تبدأ أعمال حفر الآبار الاستكشافية خلال 3 سنوات. وقد تبيّن أن الرقعة 4 جافّة، بينما لم يبدأ الحفر في الرقعة رقم 9.

في أيار 2022، مدّد مجلس الوزراء اللبناني العقد، بإضافته سنة للرقعة 4، وسنتين و7 أشهر للرقعة 9، في تمديدٍ ثانٍ بعد الأول الذي تقدمت بطلبه شركة "توتال" بفعل أحكام قانون تمديد المهل.

وكان تأجيل التنقيب في البلوك رقم 9 العنوان الأبرز منذ بدء "العلاقة التعاقدية"، آخرها أن الأعمال كانت مقرّرة سابقاً، وتم تأجيلها لأسباب كثيرة، منها جائحة كورونا، والظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي عصفت في لبنان والمنطقة.

وبحسب الاتفاق بين الطرفين، أعلِن عن أن:

" الشخصية الاعتبارية ذات الصلة التي تتمتّع بأيّ حقوق لبنانية في التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية وتطويرها في البلوك رقم 9 اللبناني ("مشغّل البلوك رقم 9") ينبغي أن تكون شركة أو شركات ذات سمعة طيبة، دولية، وغير خاضعة لعقوبات دولية، وألاّ تعيق عملية التيسير المتواصلة التي تقوم بها الولايات المتحدة، وألّا تكون شركات إسرائيلية أو لبنانية. وتنطبق هذه الشروط كذلك على اختيار أيّ شركات تخلُف الشركات المذكورة أو تحلّ محلّها."

مع حلول "قطر للطاقة" مكان "نوفاتيك" الروسية في الائتلاف المؤلّف من "توتال" الفرنسية و"إيني" الإيطالية، يكتمل مشهد التنقيب عن الغاز والنفط في البلوكين اللبنانيين رقم 4 و9. فقد بدأت آثار ترسيم الحدود البحرية الجنوبية للبنان بالظهور لناحية طمأنة المستثمرين الدوليين، فيما الأنظار تتوجّه إلى نهاية العام الحالي والربع

الأول من عام 2024 على أقل تقدير لاستكشاف حجم الكميات المتوافرة، وإذا ما كانت تتّصف بالبعد التجاري.

"**التوقيع في بيروت**"

رعى رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي حفل توقيع الاتفاق بين "قطر للطاقة"، و"توتال إينرجيز" و"إيني" للاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في البلوكّين 4 و9. ومثّل الجانب القطري وزير الطاقة، سعد الكعبي، ووزير الطاقة والمياه في لبنان، وليد فيّاض، والرئيس التنفيذي لشركة "توتال إينرجيز"، باتريك بوتانيه، والرئيس التنفيذي لشركة "إيني" ، كلاوديو ديسبازي. ويوزّع الاتفاق الأنصبة بين الجهات الثلاث على الشكل الآتي: حصة "قطر للطاقة" 30 في المئة، و35 في المئة لشركة "توتال إينرجيز"، و35 في المئة حصة "إيني". واعتبر ميقاتي أن "موقع لبنان الجغرافي سيمكّنه من لعب دور محوري إلى جانب الدولة الصديقة في إمداد أوروبا بالغاز."

وأكد بوتانيه، مسؤول "توتال"، أن العملية ستبدأ بدراسة الأثر البيئي في الربع الثالث من العام الحالي، أي قبل نهاية شهر أيلول؛ وبعدها ستنطلق عملية الحفر، وتستمر لثلاثة أو أربعة أشهر، لمعرفة الكميات المتوقعة في نهاية 2023، أو بدء 2024. أما ديسبازي، ممثّل "إيني"، فعبّر عن تفاؤله بإمكان العثور على الغاز لأسباب تتعلق بالفريق والشراكة مع "قطر للطاقة" و"توتال"، لأنها تمثّل أفضل الشركات على المستوى العالمي. تمتلك كل من "توتال" و"إيني" حصة 35% في الرقعتين 4 و9 البحريتين الواقعتين قبالة سواحل لبنان، فيما تمتلك شركة "قطر للطاقة" الحكومية حصة 30%؛ وستقوم منصة الحفر بحفر بئر استكشافية في الرقعة 9 في أقرب وقت ممكن في العام 2023.

في المقابل، ردّ وزير الطاقة اللبناني، وليد فيّاض، على سؤال حول الضمانة لعدم الهدر والفساد، وقال، "نتكلم على شركاء عالميين، تحالفوا في حلف شديد الحرص على العمل النزيه، مالياً واقتصادياً وإنمائياً"، مضيفاً، "عندي كل الثقة بأن هذه الشراكة لن تتضمن أي هدر للثروة الوطنية والمال العام". من جهته، أوضح الوزير القطري، سعد الكعبي، أن "قطر للطاقة" انضمّت إلى العمل في البلوكين 4 و9، وكان لافتاً تركيزه على البلوك رقم 9، لأن البلوك رقم 4 سبق أن حصلت عملية الحفر فيه، ولم توفّق "توتال إينرجيز" في العثور على

كميات تجارية. أما البلوك رقم 9 ، فسيحدّد مصيره من خلال البئر الأولى. ففي حال وجود كميات ناجحة، يُحتمل وجود نقاط أخرى ضمن البلوك يجب استكشافها.

قطر بدلاً من روسيا

في عام 2013 حاول لبنان إطلاق أولى عمليات التنقيب عن الغاز والنفط، ولكنها تأخرت فعلياً إلى عام 2017، بفعل عدم الاستقرار السياسي، إلى أن نال كونسورتيوم "توتال" و"إيني" و"نوفاتيك" الحق في ذلك ضمن المنطقة البحرية الاقتصادية الخاصة بلبنان. إلا أن الحرب أوكرانيا في (شباط) من عام 2022 وضعت الشركة الروسية تحت وطأة العقوبات الغربية، وشكّلت عقبة أمام مواصلة العمل بصورة منتظمة وآمنة لـ"الكونسورتيوم" ولبنان. وفي سبتمبر 2022، انسحبت شركة "نوفاتيك"، وتنازلت عن حصتها البالغة 20 في المئة لمصلحة الحكومة اللبنانية. وفي 27 تشرين الأول 2022، وقّع الرئيس اللبناني السابق الجنرال ميشال عون اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع الكيان الإسرائيلي المحتل، بعد أن انطلقت المفاوضات في 2020 بوساطة أميركية قام بها عاموس هوكشتاين. أقرّ الاتفاق سيادة لبنان على حقل قانا الواقع ضمن البلوك رقم 9 الذي تصل مساحته إلى 1142 كيلومتراً مربعاً، في مقابل حصول العدو الإسرائيلي من "مشغّل البلوك رقم 9"، أي أعضاء "الكونسورتيوم"، على تعويض، إذ يعتبر أن جزءاً من الحقل يقع خارج المياه الإقليمية اللبنانية.

ماذا عن البلوكات الأخرى؟

يستهدف "الكونسورتيوم" التنقيب في البلوكين 4 و9، علماً أن عدد البلوكات اللبنانية هي 10 ممتدة قبالة الساحل اللبناني. وتبقى العين على البلوك رقم 9 الجنوبي، لأنه يشكّل اختباراً لمتانة اتفاق ترسيم الحدود البحرية الجنوبية من جهة، ومن جهة أخرى لأنه سبق أن أعلن لبنان في نيسان 2020 أن عمليات الحفر الأولية في البلوك رقم 4 البالغة مساحته 1911 كيلومتراً مربعاً، أثبتت أن هناك آثاراً للغاز، ولكنها ليست بالكميات التجارية، أي ليست بالاحتياطات المجدية تجارياً.

إن التنقيب اقتصر على هذين البلوكين، لأن الشركات فازت بدورة التراخيص الخاصة بهما في عام 2018. ولا يوجد ضمانة بإعادة الحفر والتنقيب في البلوك رقم 4.

أكد "الكونسورتيوم" أن "العمل سينحصر مبدئياً في البلوك رقم 9. ولكن لا بدّ من البت بمصير البلوك 4 من أجل إعادة الحفر، أو ستتخلى عنه الشركات، وتعيد الحصة إلى الدولة اللبنانية."

أطلِقت دورة تراخيص ثانية انتهت في حزيران عام 2023، من أجل استدراج عروض التنقيب عن الغاز والنفط في البلوكات الثمانية البحرية الباقية.

ففي حال العثور عن كميات تجارية تؤمّن الأرباح للشركات والدولة اللبنانية، لا بدّ من وضع خطة تطوير للقطاع. ويتطلب الأمر مزيداً من أعمال الحفر والتنقيب والتسويق التي تستهلك نحو السنتين من أجل تأمين السوق، لافتة إلى أن "الغاز على خلاف النفط لا بدّ من ترويجه وبيعه قبل استخراجه"، مما يحتّم على الدولة اللبنانية تسهيل بناء المنشآت لتسييل الغاز وبيعه . وفي شهر أيار الماضي، أعلنت توتال إنرجي، بالاتفاق مع شركائها إيني الإيطالية وقطر إنرجي، توقيع عقد مع شركة "ترانس أوشن"، ثاني أكبر مقاول حفر بحري في العالم، لاستئجار حفّارة بغرض بدء حفر بئر استكشافية في مربع 9 قبالة سواحل لبنان. وأجرى وفد ترانس أوشن محادثات مع المسؤولين اللبنانيين مؤخرًا لتكوين ملف عن كل ما هو مطلوب من إجراءات إدارية وقانونية ومالية للبدء بعملية حفر البئر في المربع 9.

ما تزال الحفارة في بحر الشمال، وموعد وصولها إلى المياه اللبنانية مرتبط أولًا بنتيجة البئر التي تقوم بحفرها هناك. فإن سجّلت اكتشافًا تجاريًا، فقد يتأخر وصول الحفّارة حتى تشرين الأول، وإن لم يسجّل أيّ اكتشاف، فقد تصل الحفّارة في أيلول.

يُشار إلى أن مدة الإبحار من بحر الشمال إلى المياه اللبنانية تقدّر بـ4 أسابيع، وفق البيانات المتوفرة.

وكانت توتال إنرجي قد انتهت أخيراً من مجموعة مناقصات لها علاقة بسفن الدعم، وشراء المازوت البحري للحفّارة، وبالمروحيات التي ستنقل الطواقم، وبإدارة القاعدة اللوجستية في مرفأ بيروت. واستأجرت توتال 8 آلاف متر مربّع في مرفأ بيروت، بكلفة تصل إلى 60 دولارًا للمتر الواحد سنويًا، بتكلفة إجمالية تصل 480 ألف دولار.

سجّلت المناطق البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط والمشرق اكتشافات كبيرة للغاز في العقد الماضي. وازداد الاهتمام بها منذ أن أدّى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تعطيل التدفقات.

وشهدت جولة التراخيص الأولى في لبنان عام 2017 فوز تحالف من توتال إنرجي وإيني ونوفاتيك الروسية بعروض للتنقيب في المربّعين 4 و9. وانسحبت شركة نوفاتيك في شهر أيلول 2022، تاركة حصّتها البالغة 20% بأيدي الحكومة اللبنانية، في أعقاب الحرب الروسية – الأوكرانية. وتم الاتفاق مع الشركة القطرية

(دخلت شركة قطر للطاقة شريكًا أساسيًا في عمليات التنقيب عن النفط والغاز في لبنان، في المربّعين 4 و9. واستحوذت قطر على حصة 30% في التحالف، مع احتفاظ كل من توتال إنرجي الفرنسية وإيني الإيطالية، بنسبة 35% لكل منهما)

يأمل الشعب اللبناني بأن تقدّم عمليات التنقيب عن النفط والغاز فرصاً كبيرة لتحسين الأوضاع الاقتصادية، لأن البلاد دخلت في دائرة ما يسمّى مناطق جوع ساخن، لارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة وانعدام الاستشفاء الحكومي وفقدان كمية كبيرة من الحاجيات الحياتية من لبنان، وفي وقت يواجه فيه العالم نقصًا كبيرًا في الغاز والطاقة إثر الحرب الروسية – الأوكرانية. يأمل لبنان أن تساعده الاكتشافات على وضع حلول للأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، والتي دفعت العملة المحلية للهبوط بأكثر من 97% من قيمتها، وأدّت إلى تآكل الاحتياطيات الأجنبية.

يمتلك لبنان 10 مناطق بحرية، تتراوح مساحتها بين 1201 و2374 كم2 للمربع الواحد. وأُسنِدَت عمليات البحث في قطاعين (وهما قطاعا 4 و9)، إلى ائتلاف من 3 شركات، هي توتال إنرجي الفرنسية، وإيني الإيطالية، وقطر للطاقة.

خاتمة

لا يلوح في الافق أي حل سياسي أو حسم عسكري للحرب الروسية – الأوكرانية. وعليه، فإن التأثيرات المتعددة الاتجاهات ستكون طويلة الأمد، لا سيما لجهة الاستقرار الاقتصادي المتعلق باتفاقية الحبوب، ولارتفاع أسعار الطاقة والغاز. يجب على لبنان الاستفادة من هذه الأزمات العاصفة، من خلال تسريع عمليات التنقيب والاستخراج للثروة من الغاز والنفط، والاتجاه بها نحو أسواق عالمية، وأهمها الدول الأوروبية التي تسعى للاستغناء الكامل عن طاقة روسيا. سيكون لبنان مصدراً للاستيراد بدلاً من روسيا، ولكن الأمر يتطلب ثباتاً سياسياً ونفساً طويلاً.

في المقابل، يسعى لبنان الرسمي خلف صندوق النقد من أجل الحصول على دعم مالي.

إن الصراع الجيوسياسي العالمي يتصاعد على مصادر الطاقة في العالم مع استمرار الحرب الروسية – الأوكرانية . إن روسيا بوتين تستخدم موقعها كدولة منتجة للغاز كي تؤثّر سياسياً على أوروبا، وخاصة أوروبا الشرقية. في المقابل، الولايات المتحدة الأميركية تستخدم كافة الوسائل للوقوف في وجه روسيا، فتبدو أوروبا

عالقة بين نارين؛ ولأنها رضخت للإرادة الأميركية، ارتفعت أسعار الطاقة العالمية، ما انعكس سلباً على الاقتصاد العالمي عموماً، وعلى أوروبا خصوصاً، نتيجة تعلقها بالغاز الروسي، لأن سعر الغاز الروسي رخيص نسبياً مع وجود شبكة أنابيب مهمة (نورد ستريم) وموقع أوروبا الجغرافي القريب من روسيا.

مع العلم أنه كلّما ابتعدت الدول عن روسيا كلّما أصبح تعلّقها بالغاز الروسي أقل، في حين أن الدول الأكثر تأثّراً هي ألمانيا، التي كانت تؤمّن نحو 45% من حاجتها للغاز من روسيا، وانخفضت راهناً إلى دون 35% مع تفجير خطوط الأنابيب. وفي الوقت عينه، تُعتبر ألمانيا محرّك الاقتصاد الأوروبي.

إن الآثار السلبية الناجمة عن الحرب ستكون قوية وباهظة الأثمان. هذا ما دفع الجانب الأوروبي كي يجد حلولاً، من خلال التوجه نحو الحوض الشرقي للبحر المتوسط الذي يحوي على كميات غاز هائلة، بين لبنان والكيان الإسرائيلي المحتل وجمهورية مصر العربية. ولكن أي خطوة من هذا النوع تتطلب حالة ثبات سياسي قوي مع توافر الأمان في إطار اندماج اقتصادي رئيسي ومتنوع.

إن الاستقرار السياسي يتبعه الاستقرار الاقتصادي، وإن انتخاب رئيس قوي وثابت اتجاه الضغوطات يؤمّن للدولة اللبنانية المنطلق نحو دولة قادرة تحمي الاستثمارات الأجنبية والمحلية، في ظل وجود مقاومة تردع العدو وترد أطماعه القديمة.

لطالما كان لبنان همزة الوصل للعالم ومدخلاً للعالم العربي. ومع اكتشاف الثروات المائية الكامنة، ومع توافر دراسات أيضاً عن وجود ثروات برية، يبقى لبنان قابعاً بين التجاذبات العالمية لمحاولة السيطرة عليه، لما يحويه من كنوز بشرية وطبيعية ولقربه من بؤر التوتر الدائمة.